دور تطبيق آليات الحوكمة في الحد من آثار ممارسات الاقتصاد الخفي

أ.م.د عادل صبحي الباشا
كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة العراقية
adel.albasha@aliraqia.edu.iq

م. عمار عبدالقادر الرفاعي
مركز مبدأ
الجامعة العراقية
ammarabdulqader7@gmail.com

المستخلص:

تعد الحوكمة بمثابة النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، وبالتالي القدرة على الرقابة على كافة أنشطة وقرارات الادارة العليا، اما الاقتصاد الخفي فيمثل مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات في اقتصاد ما، هذه الأنشطة تستفيد من الخدمات التي تقدمها الدولة وفي المقابل تتهرب من بعض أو كل الاستحقاقات المترتبة عليها لأسباب متعددة، ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق آليات الحوكمة وبين الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي، اما مشكلة البحث فيمكن تحديدها من خلال الإجابة عن التساؤل التالي "هل يمكن الحد من الآثار المترتبة على ممارسات الاقتصاد الخفي من خلال تطبيق آليات الحوكمة في البيئة المحلية"، وقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات من أهمها يعد عنصر الشفافية من المبادئ الرئيسة والمهمة لتطبيق الحوكمة فالشفافية في بيئتنا المحلية تمثل بوابة الحصول على المعلومات التي يتم مشاركتها في الوقت المناسب والقابلية للتنفيذ لأمر أساسي لجميع المجالات، اما أهم توصيات البحث فقد كانت العمل على دراسة وتحليل أي انحراف عن المعايير والضوابط الموضوعية من قبل الدولة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية من أجل السيطرة على تداعيات الاقتصاد الخفي على البيئة المحلية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الاقتصاد الخفي.

The role of applying governance mechanisms in limiting the effects of hidden economy practices

Prof. Dr. Adel Subhi Al-Basha
College of Administration and Economics
AL-Iraqi University

Lecturer: Ammar Abdul Qadir Al-Rifai
Mabdaa Center
AL-Iraqi University

Abstract:

Governance is the system through which companies are managed and controlled in their business, and thus the ability to control all the activities and decisions of senior management. As for the hidden economy, it represents a group of activities carried out by individuals or institutions in an economy. These activities benefit from the services that It is provided by the state, and in return evades some or all of its entitlements for various reasons. The research stems from the hypothesis that there is a significant moral relationship between the application of governance mechanisms and the reduction of hidden economy practices. As for the research problem, it can be determined by answering the following question. Reducing the effects of hidden economy practices through the application of governance mechanisms in the local environment. The research has reached many conclusions, the most important of which is the element of

transparency, one of the main principles and important for the application of governance. Transparency in our local environment represents the gateway to obtaining information that is shared at the time Appropriateness and enforceability is essential for all areas. As for the most important recommendations of the research, it was working on studying and analyzing any deviation from standards and controls. Objectivity by the state to organize economic activities in order to control the implications of the hidden economy on the local environment.

Keyword: governance, hidden economy.

المبحث الأول: منهجية البحث

المقدمة

تعاني دول العلم من ظاهرة الاقتصاد الخفي التي تهدد وبشكل واضح الكثير من اقتصاديات الدول النامية منها والمتقدمة، لما لهذه الظاهرة من أهمية كبيرة مما دفع الى ضرورة الاهتمام بهذه الظاهرة في السنوات الأخيرة ودراسة مختلف الأسباب التي دفعت الى ظهور هذه الظاهرة الخطيرة والعوامل التي تؤثر عليها، حيث اختلف المفاهيم حولها وتعددت التسميات، وعليه كان لابد من دراسة أمكانية الحد من الآثار المترتبة على ممارسات الاقتصاد الخفي من خلال الحوكمة.

أولاً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي: **هل يمكن الحد من الآثار المترتبة على ممارسات الاقتصاد الخفي من خلال تطبيق آليات الحوكمة في البيئة المحلية**.

ثانياً. هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى التالي:

١. التأطير العلمي لمفهوم وطبيعة الحوكمة ومدى إمكانيات تطبيقها في البيئة المحلية.
٢. دراسة وتحليل الآليات المعتمدة في تطبيق الحوكمة ومحددات تطبيقها في البيئة المحلية.
٣. التأطير العلمي لمفهوم الاقتصاد الخفي وأنواعه المختلفة وأسباب نمو هذه الظاهرة الغريبة.
٤. دراسة وتحليل علمي لتأثير تطبيق آليات الحوكمة المعتمدة والتي من شانها ان تحد من ممارسات الاقتصاد الخفي في البيئة المحلية.

ثالثاً. فرضية البحث: يستند البحث إلى الفرضية الرئيسة التالية: **هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق آليات الحوكمة وبين الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي**

وينبثق من هذه الفرضية الفروض الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: "هناك علاقة ارتباط ذات دلالة بين تطبيق آليات الحوكمة وبين الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي".

الفرضية الفرعية الثانية: "هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تطبيق آليات الحوكمة وبين الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي".

رابعاً. أهمية البحث: تمثل الحوكمة من الأساليب الرقابية المهمة كونها تمثل أسلوب يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقي مصير الشركات المنهارة وبالتالي فهي مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات، في حين تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي من اخطر الظواهر على الاقتصاد فهو يمثل مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات في اقتصاد ما ويترتب عليها دخول فعلية غالباً ما تكون نقدية، هذه الأنشطة تستفيد من الخدمات التي تقدمها الدولة وفي المقابل تتهرب من بعض أو كل الاستحقاقات

المترتبة عليها لأسباب متعددة وبالتالي قد لا تدخل ضمن الحسابات القومية، سواء كانت أنشطة اقتصادية مشروعة أو أنشطة غير مشروعة.

خامساً. مجتمع البحث: عينة البحث اختيرت بصورة عشوائية اقتصرت على مجتمع من أساتذة الجامعات وحملة الشهادات العليا ومجموعة من مراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية، ويبين الجدول (١) أعمار العينة.

الجدول (١): العدد والنسبة المئوية لأعمار عينة البحث

العمر / العينة	٢٥ الى ٣٠	٣١ الى ٤٠	٤١ فأكثر	المجموع
العدد	١٠	١٢	٣٣	٥٥
النسبة المئوية	%١٨	% ٢٢	% ٦٠	%١٠٠

المصدر: اعداد الباحثان.

ويبين الجدول (٢) التحصيل العلمي لعينة البحث:

الجدول (٢): العدد والنسبة المئوية للتحصيل العلمي لعينة البحث

التحصيل العلمي / العينة	ماجستير	دكتوراه	المجموع
العدد	٢٥	٣٠	٥٥
النسبة المئوية	% ٤٥	% ٥٥	%١٠٠

المصدر: اعداد الباحثان.

ويبين الجدول (٣) سنوات الخبرة لعينة البحث

الجدول (٣): العدد والنسبة المئوية لسنوات الخبرة لعينة البحث

سنوات الخبرة / العينة	١-١٠ سنة	١١ -٢٠ سنة	٢١ سنة فأكثر	المجموع
العدد	١٤	١٣	٢٨	٥٥
النسبة المئوية	% ٢٥	% ٢٤	% ٥١	%١٠٠

المصدر: اعداد الباحثان.

المبحث الثاني: مفهوم وخصائص وأهمية الحوكمة

أولاً. مفهوم الحوكمة بصورة عامة: تصف حوكمة الشركات جميع الهياكل والعمليات والمؤسسات داخل وحول الشركات والتي تخصص السلطة والقدرة على التحكم في الموارد بين المشاركين فيها (Gerald, 2005: 143)، ويعد مصطلح الحوكمة بمثابة الترجمة المختصرة للمصطلح governance أما الترجمة العلمية للمصطلح التي اتفق عليها الجميع فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة (يوسف، ٢٠٠٧: ٤).

ويمكن القول ان مشاكل الوكالة التي تنشأ عن الفصل بين سلطة الادارة وتعظيم مصالحها الشخصية من جانب ومنافع المالكين من جانب آخر وبما يؤدي الى منع إمكانية تآكل قيمة الشركة، كل ذلك سيدفع باتجاه الحاجة إلى حوكمة الشركات ووضع آليات لضمان تصرف الادارة العليا (المديرين) وبما يعظم من قيمة الشركة (Alex, 2: 2013).

في قاموس اللغة العربية يعد لفظ الحوكمة من الألفاظ المستحدثة فهو لفظ مستمد من مصطلح الحوكمة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه معاني الكلمة حيث يتضمن لفظ الحوكمة العديد من الجوانب منها:

- ❖ الحكمة وما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- ❖ الحكم وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- ❖ الاحتكام وما يقتضيه من الرجوع الى المرجعيات الأخلاقية والثقافية والى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- ❖ التحاكم طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين (يرقي وعبد الصمد: ٢٠٠٩، ٤).

تم إطلاق المصطلح (Corporate Governance) لأول مره في تقرير لجنة كادبوري Cadbury Committee عام ١٩٩٢ في المملكة المتحدة وهو مصطلح تم تعريبه إلى حوكمة الشركات وأن هذا التعريب كان غائبا في الثقافة العربية العامة، أن التعبير عنه باللغة العربية هو تعبير يشوبه كثير من القصور ولا يحقق المعنى المقصود منه في المصطلح الانجليزي، أن التعريب الذي أعطاه مجمع اللغة العربية في القاهرة "حوكمة الشركات" لا يتضمن المفهوم بكافة جوانبه فما زال هناك بعض الخلط في المعنى و المضمون، حيث توجد كثير من المفردات التي تدل على هذا المصطلح مثل : الحوكمة ، الحاكمية، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية والحكم الرشيد (الربيعي والراضي، ٢٠١١: ٢٠).

ولقد أوردت الأدبيات المهنية تعاريف متعددة لهذا المصطلح بحيث يدل كل مصطلح منها عن وجهة النظر التي يتبناها واضع التعريف وعلى الرغم من اختلاف المسميات والمصطلحات الا أن جميعها تدل وتشير لمعنى عام واحد وهو الطرق والأساليب التي تدار بها الشؤون العامة لدولة ما، لذلك فان الحوكمة تتشابه مع حوكمة الشركات Corporate governance في الدعوة الى الشفافية والإفصاح ولكن الحوكمة تشمل أيضا طريقة عمل الحكومة في أدارة شؤون الدولة بالإضافة الى الجهات المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة (البسام، ٢٠١٤: ٢).

كما تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح، كما يوجد تعريف آخر للحوكمة يدور حول الطريقة التي تدار بها الشركة وآلية التعامل مع جميع أصحاب المصالح فيها، بدءً من عملاء الشركة والمساهمين والموظفين (بما فيهم الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة) وانتهاءً بآلية تعامل الشركة مع المجتمع ككل. وبشكل عام فإن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ومنح حق مساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها الطويلة الأمد (الجوهر وآخرون، ٢٠١٧: ٣٧١).

بمعني آخر الحوكمة تمثل أسلوب يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقي مصير الشركات المنهارة، وبالتالي فهي مجموعة

من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات، أي أنها أسلوب جديد في إدارة شئون الشركات العامة والخاصة يقوم على أركان أساسية من أهمها الآتي: (محمد، ١٠: ٢٠١٨).

١. المساءلة: وتعني تقديم كشف حساب عن تصرف ما وتشمل المساءلة جانبين هما تقييم العمل ثم محاسبة القائمين.
٢. الشفافية: وتعني العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات ونشر مفردات العمل في المجال العام.
٣. التمكين: ويعني توسيع قدرات الأفراد ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يعيشونها.
٤. المشاركة: وتعني أن يسمح للمواطنين بالمشاركة في كل نواحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم.
٥. محاربة الفساد: ويعني محاربة ومنع استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية.
٦. توازن المصالح: ويعني الاهتمام بمصلحة المساهمين من خلال تعظيم الربحية لهم، ومصالح الأطراف المتعددة ذات العالقة بالشركة والاهتمام بالبيئة الداخلية والخارجية للشركة.

ثانياً. آليات الحوكمة: هناك مجموعة من الآليات التي يتم استخدامها لتنفيذ مبادئ الحوكمة في التطبيق العملي وهي: (درويش، ٢٠٠٧: ٤٥-٤٧)

١. الآليات القانونية: وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات.
٢. الآليات الرقابية: لتحقيق حوكمة الشركات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولية عن الإشراف والرقابة.
٣. الآليات التنظيمية والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
٤. الآليات المحاسبية والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة والتي تضمنت الآليات التالية:

- آليات المعايير المحاسبية: يجب إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وفقاً لمجموعة من المعايير المحاسبية.
- آليات قياس الجودة: يجب توفير قنوات لنشر المعلومات بمواصفات جودة معينة مثل التوقيت المناسب وأن تكون المنافع من المعلومات أكبر من تكاليف إنتاجها بالإضافة إلى ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين.
- آليات الرقابة على إنتاج المعلومات: يجب توفير مجموعة من آليات المراجعة للتأكد من صحة المعلومات التي تم إنتاجها.

ثالثاً. محددات تطبيق الحوكمة: لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، هذه المحددات تشتمل على مجموعتين: (عبد العال، ٢٠٠٨: ٣٣)

١. **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل العناصر التالية:

- القوانين العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي.
- المناخ العام للاستثمار في الدولة.

- كفاءة القطاع المالي من بنوك وشركات تأمين وأسواق مالية ذات الأثر الكبير على التمويل.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية مثل هيئة أسواق المال ومدي قدرتها في الرقابة على أعمال الشركات، خاصة الشركات المدرجة في أسواق المال والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حال عدم التزام الشركات بها.
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية الأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وتتمثل في جمعيات المحاسبين والنقابات.

٢. **المحددات الداخلية:** وتشتمل على القواعد والأساليب، التي تطبق داخل الشركات والتي تضمن هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح.

المبحث الثالث: الاقتصاد الخفي

أولاً. الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد الخفي:

إن ظاهرة الاقتصاد الخفي ظاهرة لا نظامية من حيث الشكل والمصطلح، فبعد أكثر من ثلاثة عقود من البحوث والتحقيقات والتحليلات، ما يزال هناك عدم اتفاق بين الباحثين المصطلحات التي تغطي هذه الظاهرة، فالمتمعن في التاريخ الاقتصادي يمكنه القول بأن نشأة هذا الاقتصاد تعود إلى ما قبل المحاولات الأولى لتنظيم مبادلة السلع من قبل المؤسسات التنظيمية المدارة من السلطات المركزية، أي ما قبل نشأة الدول والاقتصاد الرسمي المرتبط بها، حيث أشار ساد يلو (sédillot) في كتابه عن تاريخ الأسواق السوداء و الذي نشره في 1985 أن ظهور الغش الضريبي بالصين القديمة كان في 10000 سنة قبل الميلاد (سعدان، ٢٠١٠: ٥).

أن أفضل تسمية يمكن إطلاقها على هذه الظاهرة أو هذه الأنشطة هو "الاقتصاد الخفي"، وذلك لاعتبارين رئيسيين:

- الأول اعتبار يتعلق باللغة العربية، حيث أن كلمة "الخفي" في اللغة تعتبر من الأضداد؛ أي أنها تشتمل المعنى وعكسه في آن واحد.
- أما الاعتبار الثاني يتعلق بماهية الظاهرة، فالمتعاملون في أنشطة الاقتصاد الخفي هم من لا يرغبون عن الإفصاح عن طبيعة أعمالهم أو مكاسبهم المتحققة ويتعمدون إخفائها عن الحكومة خاصة في جانب الأنشطة غير القانونية في طبيعتها.

وعليه يمكن القول ان الاقتصاد الخفي يمثل مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات في اقتصاد ما، ويترتب عليها دخول فعلية غالباً ما تكون نقدية، هذه الأنشطة تستفيد من الخدمات التي تقدمها الدولة وفي المقابل تتهرب من بعض أو كل الاستحقاقات المترتبة عليها لأسباب متعددة، وبالتالي قد لا تدخل ضمن الحسابات القومية، سواء كانت أنشطة اقتصادية مشروعة أو أنشطة غير مشروعة (الأستاذ، ٢٠١٣: ١٤).

إن الاقتصاد الخفي ليس مفهوما تحليليا، ومن ثم فليس في الإمكان وضعه ضمن حقل مفاهيمي ضروري لتحليل هذا الاقتصاد، ففي حدود المعنى الشائع يبدو الاقتصاد الخفي لا يعدو أن يكون في أحسن الأحوال مفهوما أو مصطلحا وصفي، فهو يشار إليه بوصفه حينا بالأنشطة التي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي وتستخدم حينا آخر بوصفه انحراف عن المعايير والضوابط الموضوعية من قبل الدولة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية، إن طرح المسألة بهذا الأسلوب من شأنه أن

يصعب من محاولة وضع إطار مفاهيمي ضروري لتحليل طبيعة وتشخيص مظاهر هذا الاقتصاد ويجعلها الأكثر تعقيدا، إلا أن هذا لا ينفي أن الاقتصاد الخفي ذو طابع موضوعي له أسباب ونتائج وآثار (قرفي ولعموري، ٢٠١٦: ٧).

ويمكن القول ان الاقتصاد الخفي يمثل ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم، يوظف كل من يجد فرصة للعمل فيه، ويمتاز بتنوع القطاعات: الإنتاجية، التجارية، الخدمية وغيرها (قرفي ولعموري، ٢٠١٦: ١١).

ويرى البعض ان الاقتصاد الخفي يمثل كافة الأنشطة الاقتصادية القانونية والتي تساهم في الحسابات القومية لكنها لم تسجل فيه اما بهدف التهرب الضريبي أو بهدف تجنب معايير العمل الرسمي وبما ان هذا القطاع يشمل أنشطة خفية غير ظاهرة تتم بعيدا عن أعين السلطة فقد تم الاصطلاح على تسميته بالاقتصاد الخفي (مرعي، ٢٠١٧: ١٦).

ثانياً. أنواع الاقتصاد الخفي: للاقتصاد الخفي عدة أنواع يخضع كل تقسيم منها لمعيار محدد يقوم عليه التقسيم وبالتالي توجد التقسيمات التالية: (عبد المطلب، ٢٠٠٥: ٢٤٠-٢٤١)

١. معيار النطاق الجغرافي: حيث سنقسم إلى:

- ❖ اقتصاد خفي محلي: على مستوى دولة واحدة.
- ❖ اقتصاد خفي إقليمي: على مستوى عدة دول تضم إقليم معين.
- ❖ اقتصاد خفي دولي: على مستوى مجموع دول العالم.

٢. معيار مدى مشروعية الأنشطة: من خلال هذا المعيار يمكن التمييز بين:

- ❖ اقتصاد خفي ذو أنشطة مشروعة، مثل الأعمال الإضافية.
- ❖ اقتصاد خفي ذو أنشطة غير مشروعة، حيث توجد أنشطة غير مشروعة مجرمة جنائيا مثال تجارة المخدرات وأنشطة غير مشروعة ومجرمة إداريا مثل الدروس الخصوصية.

٣. معيار مدى إمكانية القياس: حيث تنقسم الأنشطة الخفية إلى:

- ❖ أنشطة خفية يمكن قياسها مثل تجارة السلع المهربة.
- ❖ أنشطة خفية لا يمكن قياسه.

ثالثاً. أسباب نمو الاقتصاد الخفي: هناك مجموعة من الأسباب تقف خلف نمو الاقتصاد الخفي وهي (قرفي ولعموري، ٢٠١٦: ١٢).

١. انخفاض مستوى الدخل.
٢. ارتفاع مستوى الضرائب.
٣. الانظمة الإدارية.
٤. عجز الموازنة العامة للدولة.
٥. ندرة السلع.

ويرى آخرون ان أسباب الاقتصاد الخفي تكمن في التالي: (الأستاذ، ٢٠١٣: ١٤)

١. العبء الضريبي.
٢. التعقيدات والقيود والبيروقراطية الحكومية.
٣. البطالة وتشوهات سوق العمل.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

اولاً. نتائج الإحصاء الوصفي: يسعى هذا المبحث إلى عرض نتائج البحث الميدانية التي أجراها الباحثان، وتحليلها، وذلك باستعمال أدوات الإحصاء الوصفي والمتمثلة بالوسط الحسابي لتحديد مدى اتفاق العينة المختارة مع أسئلة الاستبيان، كما تم استعمال الانحراف المعياري لتقدير التشتت المطلق لإجابات أفراد العينة عن الوسط لتقدير التشتت النسبي، وذلك بهدف رسم صورة أو أطار عام لتفضيل المستجيبين وتوجهاتهم العامة فيما يتعلق بمتغيرات البحث، وذلك من خلال مقياس ليكارت (Likart) الخماسي والذي هو مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي (SPSS) تعبر عن الأوزان والتي هي (اتفق تماما"=٥، اتفق=٤، محايد=٣، لا اتفق=٢، لا اتفق تماماً=١) وحدد الباحثان مستوى الإجابات في ضوء المتوسطات الحسابية من خلال تحديد انتمائها لأي فئه، ولكون استبانة البحث تعتمد على مقياس ليكارت الخماسي فانه يتم تحديد الوسط الحسابي (الوسط المرجح) للمقياس من تحديد طول الفترة أولاً وهي مساوية إلى حاصل قسمة ٤ على ٥، إذ أن ٤ تمثل عدد المسافات (من ١ إلى ٢ مسافة أولى، ومن ٢ إلى ٣ مسافة ثانية، ومن ٣ إلى ٤ مسافة ثالثة، ومن ٤ إلى ٥ مسافة رابعة) بينما يمثل الرقم ٥ عدد الاختيارات، وعند قسمة ٤ على ٥ ينتج طول الفترة (الفئة) ويساوي ٠,٨ ويصبح التوزيع وفقاً للجدول (٤).

الجدول (٤): فقرات مقياس ليكارت

ت	الوسط المرجح	المستوى
١	من ١ إلى ١,٧٩	لا اتفق تماما
٢	من ١,٨ إلى ٢,٥٩	لا اتفق
٣	من ٢,٦ إلى ٣,٣٩	محايد
٤	من ٣,٤ إلى ٤,١٩	اتفق
٥	من ٤,٢ إلى ٥	اتفق تماما

المصدر: اعداد الباحثان.

وتألفت الاستبانة من (١٦) سؤالاً توزعت على محورين، المحور الأول كان للمتغير الأول والموسوم (تطبيق آليات الحوكمة) والذي تضمن (٨) أسئلة، في حين تضمن المحور الثاني منها المتغير الثاني والموسوم (الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي) تضمن (٨) أسئلة، وقد تم استلام (٥٥) استبانة من خلال اعداد استبيان تم تصميمه الكترونياً. وقد كان الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجمالي المتغيرات كما هو موضح بالجدول (٥).

الجدول (٥): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية الإجمالية

المقاييس / المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
تطبيق آليات الحوكمة	٣,٩٣	٠,٤٢٤	اتفق
الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي	٣,٩٢	٠,٢٥٨	اتفق

المصدر: اعداد الباحثان بالرجوع الى برنامج SPSS.

ومن خلال ملاحظة الجدول (٥) نجد أن الوسط الحسابي للبعد الأول (تطبيق آليات الحوكمة) والبعد الثاني (الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي) كان (٣,٩٣) و(٣,٩٢) على التوالي،

وهما أعلى من الوسط الفرضي والبالغ (٣)(*)، وبانحراف معياري كان (٠,٤٢٤) و(٠,٢٥٨) على التوالي، والنتائج تؤكد على وجود اتفاق عام(**) بين أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة فيها، وذلك من خلال نتائج الوسط الحسابي لكلا المتغيرين، فضلاً عن تشتت منخفض في إجابة أفراد العينة من خلال نتيجة الانحراف المعياري لكل المحاور ايضاً.

اولاً. عرض وتفسير نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول الموسوم ب (تطبيق آليات الحوكمة)، حيث يوضح الجدول (٦) الأوساط الحسابية ومدى ابتعاد الإجابة عن وسطها الحسابي من خلال الانحرافات المعيارية للمحور الأول من الاستبانة الموزعة على أفراد العينة.

الجدول (٦): النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

ت	الأسئلة	المقياس	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	X1	التكرار	١٨	٣٠	٧	٠	٠	٤,٢	٠,٦٥	اتفق تماما
		النسبة	%١٢,٧	%٤٥,٥	%١٢,٧	%٠	%٠			
٢	X2	التكرار	٤	٣	٤٨	٠	٠	٣,٧٣	٠,٨٠٤	اتفق
		النسبة	%٧,٣	%٥,٥	%٨٧,٣	%٠	%٠			
٣	X3	التكرار	٣	٤٥	٧	٠	٠	٣,٩٣	٠,٤٢٤	اتفق
		النسبة	%٥,٥	%٨١,٨	%١٢,٧	%٠	%٠			
٤	X4	التكرار	١٥	٣٣	٧	٠	٠	٤,١٥	٠,٦٢١	اتفق
		النسبة	%٢٧,٣	%٦٠	%١٢,٧	%٠	%٠			
٥	X5	التكرار	٠	٤٥	١٠	٠	٠	٣,٨٢	٠,٣٨٩	اتفق
		النسبة	%٠	%٨١,٨	%١٨,٢	%٠	%٠			
٦	X6	التكرار	٣	٤٥	٧	٠	٠	٣,٩٣	٠,٤٢٤	محايد
		النسبة	%٥,٥	%٨١,٨	%١٢,٧	%٠	%٠			
٧	X7	التكرار	١٥	٣٠	١٠	٠	٠	٤,٠٩	٠,٦٧٤	اتفق
		النسبة	%٢٧,٣	%٥٤,٥	%١٨,٢	%٠	%٠			
٨	X8	التكرار	٣	٤٥	٧	٠	٠	٣,٩٣	٠,٤٢٤	اتفق
		النسبة	%٥,٥	%٨١,٨	%١٢,٧	%٠	%٠			

اعداد الباحثان بالرجوع الى برنامج SPSS.

ثانياً. عرض وتفسير نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني الموسوم ب (الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي)، حيث يوضح الجدول (٧) الأوساط الحسابية ومدى ابتعاد الإجابة عن وسطها الحسابي من خلال الانحرافات المعيارية للمحور الثاني من الاستبانة الموزعة على أفراد العينة.

(*) الوسط الفرضي = مجموع أوزان البدائل ÷ عدد البدائل = (٥+٤+٣+٢+١) ÷ ٥ = ٣

(**) يوضح الملحق (١) وملحق (٢) نسب اتفاق العينة.

الجدول (٧): النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

ت	الأسئلة	المقياس	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	Y1	التكرار	٣	٤٥	٧	٠	٠	٣,٩٣	٠,٤٢٤	اتفق
		النسبة	%٥,٥	%٨١,٨	%١٢,٧	%٠	%٠			
٢	Y2	التكرار	١٥	٣٣	٧	٠	٠	٤,١٥	٠,٦٢١	اتفق
		النسبة	%٢٧,٣	%٦٠	%١٢,٧	%٠	%٠			
٣	Y3	التكرار	٠	٤٥	١٠	٠	٠	٣,٨٢	٠,٣٨٩	اتفق
		النسبة	%٠	%٨١,٨	%١٨,٢	%٠	%٠			
٤	Y4	التكرار	٣	٤٥	٧	٠	٠	٣,٩٣	٠,٤٢٤	اتفق تماما
		النسبة	%٥,٥	%٨١,٨	%١٢,٧	%٠	%٠			
٥	Y5	التكرار	٠	٤٥	١٠	٠	٠	٣,٨٢	٠,٣٨٩	اتفق
		النسبة	%٠	%٨١,٨	%١٨,٢	%٠	%٠			
٦	Y6	التكرار	٣	٤٥	٧	٠	٠	٣,٩٣	٠,٤٢٤	اتفق
		النسبة	%٥,٥	%٨١,٨	%١٢,٧	%٠	%٠			
٧	Y7	التكرار	٥	٤٠	١٠	٠	٠	٣,٩١	٠,٥١٩	اتفق
		النسبة	%٩,١	%٧٢,٧	%١٨,٢	%٠	%٠			
٨	Y8	التكرار	٣	٤٥	٧	٠	٠	٣,٩٣	٠,٤٢٤	اتفق تماما
		النسبة	%٥,٥	%٨١,٨	%١٢,٧	%٠	%٠			

اعداد الباحثان بالرجوع الى برنامج SPSS

ثانياً. اختبار وتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث: ان أول خطوه في تحديد العلاقة بين المتغيرات تتمثل بتحديد متغيرات البحث الأساسية وطبيعة العلاقة بينهما، إذ ان لدينا متغيرين الأول هو المتغير الرئيس (المستقل) والمتمثل بتطبيق آليات الحوكمة، والمتغير الثاني وهو ما يسمى بالمتغير المعتمد (التابع) والمتمثل بالحد من ممارسات الاقتصاد الخفي، وقد جرى التحقق من صحة فرضيات البحث المتعلقة بعلاقات الارتباط بين متغيّرات البحث والتي تم صياغتها استناداً إلى مشكلة البحث، وقد استعملت الوسائل الإحصائية الخاصة بمعامل الارتباط (بيرسون) لتحديد نوع العلاقات بين متغيّرات البحث والبرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يختبر علاقات الارتباط بين المتغيّرات الرئيسة. والجدول (٨) يوضح نتائج قيم معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات البحث التي تم افتراضها.

الجدول (٨): معامل الارتباط (بيرسون) بين متغيرات البحث

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي	مستوى المعنوية
تطبيق آليات الحوكمة	٠,٨٤٩	٠,٠٠٠

المصدر: اعداد الباحثان بالرجوع الى برنامج SPSS.

ومن الجدول (٨) يتضح ان بان معامل الارتباط بلغ بين المتغير المستقل المتمثل ب (تطبيق آليات الحوكمة) والمتغير التابع والمتمثل ب (الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي) ما قيمته (٠,٨٤٩)

بمستوى معنوية بلغت (٠,٠٠٠) وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغ (٠,٠٥) وتشير الى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين متغيرات البحث.

ثالثاً. اختبار وتحليل علاقة الانحدار بين متغيرات البحث الرئيسة: لقد جرى التحري عن علاقة التأثير وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد بين المتغير المستقل المتمثل بـ (تطبيق آليات الحوكمة) والمتغير التابع المتمثل ب (الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي) ويتضح من الجدول (٩) نتائج قيم معادلة الانحدار التي تم التوصل إليها من نتائج الاستبيان الذي تم إجراءه من قبل الباحثان.

الجدول (٩): قيم معامل الانحدار

المتغير المستقل / المتغير التابع	الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي			
	المؤشرات الإحصائية			
تطبيق آليات الحوكمة	β	Sig	R^2	F
	٠,٨٤٩	٠,٠٠	0.٧٢١	١٣٦,٨٣٧

المصدر: اعداد الباحثان بالرجوع الى برنامج SPSS.

ومن خلال الجدول (٩) تبين قيمة F المحسوبة قد بلغت (١٣٦,٨٣٧) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٤,٩٦) عند مستوى معنوية (٠,٠٠) وهذه النتيجة تشير الى وجود تأثير للمتغير المستقل (تطبيق آليات الحوكمة) في المتغير المعتمد (الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي) وأنَّ قيمة (R^2) قد بلغت (٠,٧٢١) وهي توضح ان المتغير المستقل المتمثل بـ (تطبيق آليات الحوكمة) قد فسر ما قيمته ٧٢,١ % من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع والمتمثل (الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي) أمّا النسبة المتبقية البالغة (٢٧,٩%) فَتُعزى إلى إسهام متغيرات أخرى غير داخلة في أنموذج الانحدار لم يتم تناولها من قبل الباحثان، أما قيمة معامل الميل الحدي لزاوية الانحدار (β) والبالغة (٠,٨٤٩) والتي تبين ان أي تغيير بنسبة وحدة واحدة سوف يعادله تغيير ما قيمته ٨٤,٩%، اما مستوى المعنوية فقد بلغت (٠,٠٠) وهي اكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذه النتيجة تشير الى معنوية معلمة النموذج وتوكد على وجود علاقة تأثير للمتغير التفسيري في المتغير المعتمد.

رابعاً. اختبار الفروض: من النتائج التي تم عرضها في أعلاه يصار الى قبول الفرضية الرئيسة التي كان مفادها: **هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق آليات الحوكمة وبين الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي.**

وينبثق من هذه الفرضية الفروض الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة بين تطبيق آليات الحوكمة وبين الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين تطبيق آليات الحوكمة وبين الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. يعد عنصر الشفافية من المبادئ الرئيسة والمهمة لتطبيق الحوكمة فالشفافية في بيئتنا المحلية تمثل بوابة الحصول على المعلومات التي يتم مشاركتها في الوقت المناسب والقابلية للتنفيذ أمر أساسي لجميع المجالات.

٢. هناك قدرة حقيقية وممكنة التطبيق في بيئتنا المحلية لتطبيق الحوكمة بأبسط صورها من اجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمجتمع.

٣. الابلاغ المالي بمستوى عالي من المسائلة والشفافية يزيد من الثقة بين الأطراف ذات العلاقة ومن اجل استعادة الثقة المفقودة بينهم.

٤. يمثل الاقتصاد الخفي كافة الأنشطة الاقتصادية القانونية التي تساهم في الحسابات القومية لكنها لم تسجل فيه اما بهدف التهرب الضريبي أو بهدف تجنب معايير العمل الرسمي وبما ان هذا القطاع يشمل أنشطة خفية غير ظاهرة تتم بعيدا عن أعين السلطة فقد تم الاصطلاح على تسميته بالاقتصاد الخفي

٥. بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بـ (تطبيق آليات الحوكمة) والمتغير التابع والمتمثل ب (الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي) ما قيمته (٠,٨٤٩) بمستوى معنوية بلغت (٠,٠٠٠) وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغ (٠,٠٥) وتشير الى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين متغيرات البحث.

٦. بلغت قيمة (R^2) (٠,٧٢١) وهي توضح ان المتغير المستقل المتمثل ب (تطبيق آليات الحوكمة) قد فسر ما قيمته ٧٢,١% من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع والمتمثل (الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي) أمّا النسبة المتبقية البالغة (٢٧,٩%) فَتُعزى إلى إسهام متغيرات أخرى غير داخلة في أنموذج الانحدار لم يتم تناولها من قبل الباحثان.

٧. بلغت قيمة معامل الميل الحدي لزاوية الانحدار (β) (٠,٨٤٩) والتي تبين ان أي تغيير بنسبة وحدة واحدة سوف يعادله تغيير ما قيمته ٨٤,٩%.

ثانياً. التوصيات:

١. توعية شرائح المجتمع المختلفة حول منافع تطبيق الحوكمة وأن المسائلة ليست فقط للقطاع الحكومي ولكن الأمر يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني كذلك.

٢. العمل على الارتقاء بعملية الابلاغ المالي بمستوى عالي من المسائلة والشفافية والتي تزيد من الثقة بين الأطراف ذات العلاقة ومن اجل استعادة الثقة المفقودة بينهم.

٣. استخدام آليات الحوكمة من أجل الحد من ممارسات الاقتصاد الخفي وتداعيات ذلك على البيئة المحلية.

٤. تقليل من الأسباب الرئيسة (العبء الضريبي، التعقيدات والقيود والبيروقراطية الحكومية، البطالة وتشوهات سوق العمل) التي تدفع الى نمو الاقتصاد الخفي داخل البيئة المحلية.

٥. العمل على دراسة وتحليل أي انحراف عن المعايير والضوابط الموضوعية من قبل الدولة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية من أجل السيطرة على تداعيات الاقتصاد الخفي على البيئة المحلية.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

١. محمد، أمجد حسن عبد الرحمن، دراسة تحليلية للعالقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية، "دراسة ميدانية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨.
٢. يوسف، محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي، مكتبة نور، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧.
٣. الربيعي، حاكم محسن، وراضي، حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠١١.
٤. البسام، بسام عبد الله، الحوكمة الرشيدة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤.
٥. الجوهر، كريمة علي كاظم، البلداوي، شاكر عبد الكريم هادي، محمد، إحسان ذياب عبد، حمودي، احمد جاسم، الاتجاهات الحديثة في التدقيق وفقا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ٢٠١٧.
٦. درويش، عدنان بن حيدر، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٧.
٧. يرقي، حسين، عبد الصمد عمر علي، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠١١.
٨. عبد العال، طارق، حوكمة الشركات، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨.
٩. قرفي، زينب، لعموري، فاطمة الزهراء، الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٤-٢٠١٤، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ٢٠١٦.
١٠. سعدان آسيا، الاقتصاد غير الرسمي بين رغبة الإدماج وصعوبة القياس، الملتقى الوطني حول تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر. ٢٠١٠.
١١. عبد المطلب، عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.
١٢. الأستاذ، أحمد محمود عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، فلسطين، ٢٠١٣.
١٣. مرعي، محمد ابراهيم عبد الله، الاقتصاد الخفي في فلسطين، دراسة قياسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠١٧.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Gerald F. Davis, New direction in corporate governance, University of Michigan Business School, 10.1146/annurev.soc.31.041304.122249, USA. 2005.
2. Alex Edmans, Blockholder and corporate governance, NBER Working Paper No. 19573**,** University of Pennsylvania**,** The Wharton School, USA. 2013.

الملحق (١)

حضرة الأستاذ الفاضل المحترم

م/استبانة

تحية شكر وامتنان ...

الاستبانة المعروضة بين يديك الكريمتين جزءً من متطلبات استكمال البحث الموسوم:

دور تطبيق آليات الحوكمة في الحد من آثار ممارسات الاقتصاد الخفي

أملنا أن نحظى بمعرفتكم وخبرتكم في التأشير بعلامة (√) داخل المربع المناسب المقابل للأسئلة المرافقة، ويحدونا الأمل في الحصول على أكبر قدر ممكن من العناية والدعم من فيض الخبرة التي تمتلكونها، لما لذلك من تأثير على الاستنتاجات التي سيتوصل إليها الباحثان ونتائج البحث بشكل عام.

مع فائق التقدير والاحترام

أ. م.د. عادل صبحي الباشا
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة العراقية

م.م عمار عبد القادر العاني
مركز الدراسات والبحوث مبدأ
الجامعة العراقية

المعلومات الشخصية:

١. العمر ٢٥-٣٠ سنة ☐ ٣١-٤٠ سنة ☐ ٤١ فأكثر ☐

٢. التحصيل العلمي: ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٣. عدد سنوات الخبرة ١-١٠ سنة ☐ ١١-٢٠ سنة ☐ ٢١ سنة فأكثر ☐

المحور الأول: آليات تطبيق الحوكمة						
ت	الأسئلة	اتفق تماما	اتفق	الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	يمكن تطبيق آليات الحوكمة من تعظيم قيمة الشركة.					
٢	تمثل الحوكمة أسلوب للرقابة على ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.					
٣	تطبيق آليات الحوكمة يساعد على تحقيق الاستدامة والقدرة على التكيف.					
٤	تعد آليات المعايير المحاسبية من أهم آليات تطبيق الحوكمة في البيئة المحلية.					
٥	تطبيق آليات الحوكمة يساعد على تحقيق الاستدامة والقدرة على التكيف.					

ت	الأسئلة	اتفق تماما	اتفق	الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
٦	تمكين المواطن للقيام بجمع البيانات المطلوبة بسلاسة لخلق رؤى فريدة من نوعها من خلال الانترنيت تمثل أهم التحديات التي تواجه تطبيق آليات الحوكمة.					
٧	تعني الحوكمة وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية بهدف تحقيق الشفافية					
٨	اعتماد آليات الحوكمة يساعد على التنسيق والاشتراك بالكفاءات والخبرات بصورة تكاملية.					

المحور الثاني: تقييم الأداء الحكومي						
ت	الأسئلة	اتفق تماما	اتفق	الى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	الاقتصاد الخفي ظاهرة لا نظامية من حيث الشكل والمصطلح					
٢	المتعاملون في أنشطة الاقتصاد الخفي هم من يتعمدون إخفائها عن الحكومة خاصة في جانب الأنشطة غير القانونية في طبيعتها.					
٣	الاقتصاد الخفي ليس مفهوما تحليليا وبالتالي من غير الممكن وضعه ضمن حقل مفاهيمي					
٤	يمثل الاقتصاد الخفي انحراف عن المعايير والضوابط الموضوعية من قبل الدولة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية.					
٥	الاقتصاد الخفي ذو طابع موضوعي له أسباب ونتائج وآثار.					
٦	يشمل الاقتصاد الخفي أنشطة خفية غير ظاهرة تتم بعيدا عن أعين السلطة.					
٧	يمثل انخفاض مستوى الدخل من أهم أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي.					
٨	تعد البطالة وتشوهات سوق العمل من أهم أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي.					